العرب
الخميس 2020/12/03
السنة 43 العدد 11900

اتحاد الشغل يستقطب الأفارقة مع تفاقم أزمة البطالة في تونس

يد عاملة أفريقية يتم استغلالها على حساب التونسيين العاطلين عن العمل

فتح الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية في البلاد، الباب أمام الأفارقة العاملين في تونس للانخراط في المنظمة، في خطوة وصفها مراقبون بـ"الايجابية" تحدث لأول مرة في المنطقة العربية والأفريقية، لكنها قد تخلق صعوبات إضافية في ظل تفاقم أزمة البطالة وتشغيل هؤلاء على حساب العاطلين التونسيين.

خالد هدوي

تونس – منح الاتحاد العام التونسي للشغل عددا من العمال الأفارقة في تونس، الذين يشتغلون في الفلاحة والخدمات والبناء، بطاقات انخراط نقابية بهدف تنظيم نشاطهم في هيكل نقابي لضمان حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، واستغلال خدماتهم كيد عاملة أفريقية طيّعة على حساب التونسيين العاطلين عن العمل.

وأشرف نورالدين الطبوبي، الأمين العام لاتحاد الشغل، الأربعاء برفقة نعيمة الهمامي الأمينة العامة المساعدة المسؤولة عن قسم العلاقات الدولية وممثلي منظمة العمل الدولية، على تسليم عدد من المهاجرين الأفارقة العاملين في تونس بطاقات انخراط في المنظمة النقابية.

وأكد الطبوبي حرص المنظمة على توفير إطار نقابي وقانوني يحمي العمال الأفارقة وغيرهم من العاملين في تونس من الاستغلال والعنصرية وضرب حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية .

كما أعلن الأمين العام عن فتح الاتحاد العام التونسي للشغل باب الانخراط أمام العمال الأفارقة وكل الجنسيات العاملة في تونس وقد تم تسليم عدد من العمال الأفارقة بتونس بطاقات انخراط في الاتحاد.

رمضان بن عمر

الأفارقة يمكن أن يشكلوا قاطرة للاقتصاد التونسي

وعبر ممثلو الأفارقة في تونس عن اعتزازهم بهذه الخطوة الجريئة من قبل المنظمة النقابية.

وأكدت الهمامي اهتمام الاتحاد بالعمال المهاجرين في تونس مهما كانت جنسياتهم وذلك تطبيقا لما ينص عليه القانون الأساسي للاتحاد، مبينة أن هدف الاتحاد هو تحسين القانون الخاص بالمهاجرين وضمان حقوقهم على غرار العمال التونسيين، كما سيتم تنظيمهم نقابيا وقد تم تسليم بطاقات انخراط في الاتحاد .

وكشفت عن وجود أربع جهات معنية اليوم داخل الاتحاد بحقوق المهاجرين الأفارقة وهي تونس الكبرى وسوسة وصفاقس ومدنين وقد تم اختيار هذه الجهات بصفة أولية لوجود كثافة للمهاجرين الأفارقة وسيتم فتح مراكز متابعة أخرى كلما تطلبت الحاجة ذلك .

ولئن كان قرار اتحاد الشغل دفاعا عن حقوق الإنسان وعن العمال مهما كانت جنسياتهم ولونهم ودينهم، الهدف منه هو الاضطلاع بدور ريادي في الدفاع عن الحريات وعن حقوق الإنسان والتصدي للعنصرية، لكن ذلك يرى البعض أنه سيكون على حساب العاطلين المحليين الذين يحتجون من أجل الشغل والكرامة.

وارتفع عدد العمال الأفارقة في السنوات الأخيرة بشكل لافت في مختلف القطاعات، حيث تشير بيانات اتحاد الشغل إلى أن عدد المهاجرين الأفارقة في تونس يفوق الـ700 ألف.

وأفاد المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر، "أن ما قام به اتحاد الشغل خطوة إيجابية تجاه الأفارقة جنوب الصحراء الذين يتعرضون لانتهاكات كبيرة، ولا بد من تحيين مجموعة من القوانين كقانون الإقامة والشغل".

وأضاف بن عمر في تصريح لـ"العرب"، أن "هناك عددا كبيرا من الأفارقة يشتغلون في قطاعات هشة، ودور الدولة مهم في تحويل هؤلاء العمال غير النظاميين إلى منخرطين في النقابات".

ودعا بن عمر رئاسة الحكومة إلى "ضرورة تسوية وضعية المهاجرين لتخفيف درجة الهشاشة الموجودة، لأنه بإمكانهم أن يشكلوا قاطرة للاقتصاد التونسي في وقت يعزف فيه الشباب التونسي عن العمل".

ويعمل المهاجرون الأفارقة في العديد من المهن الصغرى على غرار عمال المقاهي والمنازل ومحلات الحلاقة وغيرها، وهي مهن ينفر منها الشباب التونسي رغم الأزمة الاقتصادية وتفاقم ظاهرة البطالة.

ولئن ساهم العمال الأفارقة من خلال عملهم في تلك القطاعات في الرفع من نسب الاستقرار القطاعي وزيادة معدلات النمو، فإنهم لم يسلموا من التعرض إلى الاستغلال من حيث عدد ساعات العمل المرتفعة والأجور الزهيدة، فضلا عن حجز البعض من أرباب العمل لجوازات سفرهم.

وأكّد رئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان مصطفى عبدالكبير في تصريح لـ"العرب"، "أن الاتحاد بعراقته ومركزه في أفريقيا لا يستطيع التنكّر ليد عاملة سواء كانت تونسية أو أجنبية، لكنه سيجد صعوبات كبيرة جدا في التعامل مع هذه الوضعية، وبعد انخراط العمال قد يجد نفسه في مشاكل".

ويوجد في تونس حسب عبدالكبير "أكثر من 5 آلاف لاجئ أفريقي وأكثر من 30 ألفا كعمالة عشوائية".

وأشار عبدالكبير إلى "أنه يوجد ثلاثة أنواع من الأفارقة في تونس، وهم اللاجئون، وطالبوا اللجوء الذين لا يملكون إمكانية البت النهائي في وضعياتهم، فضلا عن المهاجرين غير النظاميين الذين لا يملكون أي وثيقة تثبت هويتهم".

وأضاف "الاتحاد يريد أن يبعث برسالة إلى الخارج مفادها أن تونس كقوة مدافعة عن الشغالين لأنه يقع استغلالهم في حضائر البناء وغيرها"، لكنه تساءل "لكن كيف سيتعامل الاتحاد مع هؤلاء في ظل وجود مشاكل في توفير مواطن الشغل وارتفاع نسبة البطالة في البلاد وغياب استراتيجية واضحة لذلك".

ووفق بيانات المعهد الوطني للإحصاء (حكومي) حول السكان والتشغيل فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل خلال الربع الثالث من السنة الحالية 676.6 ألف عاطل من مجموع السكان النشيطين مقابل 746.4 ألف عاطل عن العمل تم تسجيلهم خلال الربع الثاني لسنة 2020.

وبسبب الجائحة الصحية وإجراءات الإغلاق المشدد التي اتخذتها السلطات التونسية في شهر مارس الماضي، سجلت تونس أعلى معدلات البطالة التي عرفتها البلاد منذ سنوات، كما فقد نحو 270 ألف تونسي وظائفهم، وفق بيانات رسمية.

الاتحاد يراهن على دوره الريادي في الدفاع عن العمال

خلاف مستمر حول تعيين مبعوث أممي جديد إلى ليبيا

نيويورك – لا يزال الخلاف مستمرا في أروقة الأمم المتحدة حول تعيين مبعوث أممي جديد إلى ليبيا خلفا لـ"غسان سلامة" الذي استقال من منصبه، مطلع مارس الماضي.

ونفى مجلس الأمن الدولي، الثلاثاء، ما تردد بشأن قرب تعيين المنسق الأممي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، في منصب المبعوث الأممي إلى ليبيا، مشددا على "ضرورة أن يتزامن تعيينهما".

وجاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده رئيس مجلس الأمن الدولي مندوب جنوب أفريقيا الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير جيري ماتجيلا، بمناسبة تولي بلاده الرئاسة الدورية لأعمال المجلس، خلال شهر ديسمبر الحالي.

ونفى ماتجيلا ما نقلته تقارير إعلامية أفادت بقرب تعيين ملادينوف في منصب المبعوث الأممي إلى ليبيا، خلفا لـ"غسان سلامة" الذي استقال من منصبه، مطلع مارس الماضي.

وتساءل "إذا اتفقنا في المجلس على تعيين ملادينوف كمبعوث خاص إلى ليبيا، فماذا سنفعل مع منصب المنسق الأممي لعملية السلام؟"، ليشدد على أنه لن يتم "تعيين مبعوث أممي خاص إلى ليبيا قبل إيجاد بديل لملادينوف".

وأضاف أن "ملادينوف يقوم بعمل رائع في وظيفته الحالية، ويقدم لنا في المجلس تقارير غير منحازة في ظل ظروف صعبة للغاية تمر بها منطقة الشرق الأوسط".

وتابع "لذلك أعتقد أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش كان صائبا، عندما رأى ضرورة أن يتزامن تعيين اسم المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا مع إعلان اسم المنسق الخاص لعملية السلام، واتفق غالبية أعضاء المجلس على هذا الرأي ورحبوا به".

وفي 11 مارس الماضي، عين غوتيريش، ستيفاني وليامز، ممثلة خاصة بالإنابة ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وذلك إلى حين تعيين ممثل جديد.

وكان تعيين وزير الخارجية الجزائري الأسبق رمطان لعمامرة، واجه اعتراضا أميركيا. فوجد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش مرشحة أفريقية هي الوزيرة الغانية السابقة هنا سيروا تيتيه، لكنها استبعدت لاحقا أيضا.

وطُرح اسم نيكولاي ملادينوف، لكن الدول الأفريقية، التي لم يكن لديها ما تقوله عن قدرات الوسيط للشرق الأوسط، عطلت ترشيحه بحجة ضرورة ترشيح أفريقي للوساطة في الصراع الليبي في القارة الأفريقية.

وواجه ملادينوف وهو مبعوث للشرق الأوسط منذ عام 2015، خلال مهمته، العديد من التحديات تمثلت في فترات من التوتر بين غزة وإسرائيل وتسارع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والانقسامات الداخلية بين الفلسطينيين وتدهور الوضع الإنساني في غزة.

جيري ماتجيلا

تعيين مبعوث أممي إلى ليبيا لن يتم قبل إيجاد بديل لملادينوف

وأجرى مناقشات عديدة مع مصر لتجنب التصعيد بين غزة وإسرائيل ولم تنشب حرب بين الطرفين في عهده.

ويأتي ذلك في وقت تتواصل فيه الجولة الثانية من ملتقى الحوار السياسي الليبي بين ممثلين عن فرقاء الأزمة.

وتجري المباحثات الليبية افتراضياً عبر دائرة تلفزيونية مغلقة وتقوم بتسييرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من مقرها في منطقة البحيرة قرب وسط العاصمة التونسية.

وكانت الأمم المتحدة قد نظمت الشهر الماضي جولة من المفاوضات المباشرة في ضاحية قمرت شمال العاصمة تونس.

وفشلت الاجتماعات المباشرة والمحادثات عبر الاتصال المرئي في إنهاء الخلافات حول اختيار أعضاء السلطة التنفيذية الانتقالية التي يريد المجتمع الدولي تنصيبها قبل بداية العام المقبل تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي الأخير حول ليبيا وتجسيداً لمخرجات مؤتمر برلين.

بحث متواصل لأكثر من 8 أشهر

الإخوان يركبون موجة السجال الجزائري الأوروبي

صابر بليدي

الجزائر – دأبت الأحزاب الإخوانية الجزائرية على القفز من مختلف المراكب من أجل تسجيل حضورها في المشهد السياسي، واستغلال كل المحطات حتى ولو كانت لا تتوافق أحيانا مع توجهاتها الأساسية، أو لا تعكس حقيقة مواقفها، خاصة عندما يتعلق الأمر بأجندات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في صراعه مع فرنسا على وجه التحديد، لاسيما لمّا يتخذ من الحقبة الاستعمارية ذريعة لتصفية حساباته.

وأجمعت الأحزاب الإخوانية في الجزائر باختلاف مواقعها المعارضة للسلطة والموالية لها، على إدانة لائحة البرلمان الأوروبي المتعلقة بشأن وضعية حقوق الإنسان والحريات الدينية والإعلامية. وإذا جاء موقف حركة الإصلاح في سياق موقعها الداعم للسلطة الجديدة في البلاد بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، فإن موقف حركة "حمس" لا يمكن عزله عن تعزيز جبهة القطب الإخواني في إسطنبول، على اعتبار أنه يتخذ من الحقبة الاستعمارية الفرنسية للجزائر مطية لتصفية حسابات أردوغان مع الإليزيه.

وكما شنّ رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقري، هجوما قويا على الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على خلفية التصريحات التي أدلى بها لمجلة "جون أفريك"، أين تطرق خلالها إلى العديد من الملفات المتصلة بالجزائر، فإن زعيم "حمس" لم يتوان في خوض هجوم جديد على لائحة البرلمان الأوروبي على خلفية ما أسماه بـ"التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد".

وذكر مقري في تغريدة له في حسابه الرسمي على تويتر، أنه "يفضل القمع والتعذيب على يد شرطي جزائري على أن يكون شرطيا من فرنسا أو أي دولة استعمارية"، في إشارة إلى تصفية الحسابات الداخلية بين الجزائريين دون تدخل لأي طرف خارجي أو الاستعانة بأي طرف داخلي في جهة أجنبية.

وذكر مقري في ندوة صحافية انعقدت بمقر الحزب في العاصمة أن "اللائحة الصادرة عن البرلمان الأوروبي كتبت بأسلوب استعماري من خلال إعطاء الأوامر بطريقة غير أخلاقية، وأنه لا يمكن لجزائري حر أن يقبل بها"، لكنه لم يجب عن القضايا التي أثارتها اللائحة على غرار سجن الإعلامي خالد درارني والتضييق على الحريات الإعلامية في البلاد.

وسجل المتحدث ما أسماه بـ"عدة ملاحظات على اللائحة، على غرار أسلوب ضرب الهوية والاعتماد على جمعيات جزائرية غير ديمقراطية ومعزولة على المجتمع، وأن اللائحة بينت نفاق القوى الاستعمارية والمعايير الازدواجية وتخصيص الدفاع عن نشطاء دون آخرين".

واستدل في حديثه بوضع "القيادي في جبهة الإنقاذ المنحلة علي بلحاج، الذي لا يزال يتعرض للتضييق ويمنع من أداء الصلاة في المساجد، ومن التحرك في الفضاءات العامة، إلى جانب مؤسس ورئيس حمس الراحل محفوظ نحناح الذي تعرض للظلم"، في إشارة إلى عرقلة ترشحه في انتخابات رئاسية جرت في نهاية الألفية بحجة عدم مشاركته في ثورة التحرير، في حين سمح له بالترشح في انتخابات مماثلة في العام 1995.

وأثارت اللائحة الحقوقية الصادرة عن البرلمان الأوروبي، غضبا شاملا لدى غالبية الأحزاب السياسية في الجزائر، وعلى رأسها الأحزاب الإسلامية، رغم أن هناك من يصف ذلك بـ"المبالغ فيه"، وبـ"الاستثمار السياسي"، على اعتبار أن العديد من تلك الأحزاب لم تبد أي موقف من التصريحات التي أدلى بها في وقت سابق الرئيس ماكرون، والتي وصفت أيضا بـ"التدخل السافر في الشؤون الداخلية للبلاد".

> **اللائحة الحقوقية الصادرة عن البرلمان الأوروبي أثارت غضبا شاملا لدى غالبية الأحزاب في الجزائر، وعلى رأسها الأحزاب الإسلامية**

وكان رئيس "حمس" قد شن هجوما لاذعا ضد تصريحات الرئيس الفرنسي، يرى متابعون لشؤون الإسلام السياسي في الجزائر، أنها لن تفهم بمعزل عن تخندق الإخوان خلف قطبهم بإسطنبول ودعمه في الصراع المشتد بين تركيا وفرنسا، وتوظيف الماضي الاستعماري في تصفية الحسابات السياسية والاستراتيجية بين الطرفين.

وقال مقري إن "الجزائر تتجه نحو معالم الدولة الفاشلة إذا لم يتم الاستدراك فورا"، في إشارة إلى مراجعة مضمون التصريحات التي أدلى بها ماكرون حول الجزائر، خاصة في شقها المتعلق بـ"دعمه للرئيس تبون (الشجاع) بغية إنجاح الانتقال الديمقراطي"، ولم يصدر حينها أي تعليق من طرف الجهات الرسمية في الجزائر.

وتابع في منشور له على صفحته الرسمية في فيسبوك "ظننا أن الحراك حررنا إلى الأبد وأنه سيجسد الإرادة الشعبية وسيادتنا النهائية على بلدنا، فإذا به تتعمق أزماتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتزيد عليها مخاطر ثقافية لم تكن في الحسبان، لم تسلم منها حتى المؤسسات السيادية".

ولفت إلى أنه "في ظل كل هذا تصبح حالة الغموض الشديد بخصوص المستقبل هي السائدة. عند الوصول إلى هذا الوضع تكشف فرنسا أطماعها علانية وبشكل مباشر للتدخل في شؤوننا وإلحاقنا لعمقها الاستراتيجي في غياب تام للمقاومة الرسمية".

ركوب مستمر على الأحداث